الهيئة في الصحافة

العدد: ٩٩

التاريخ: ٧ مايو ٢٠١٦

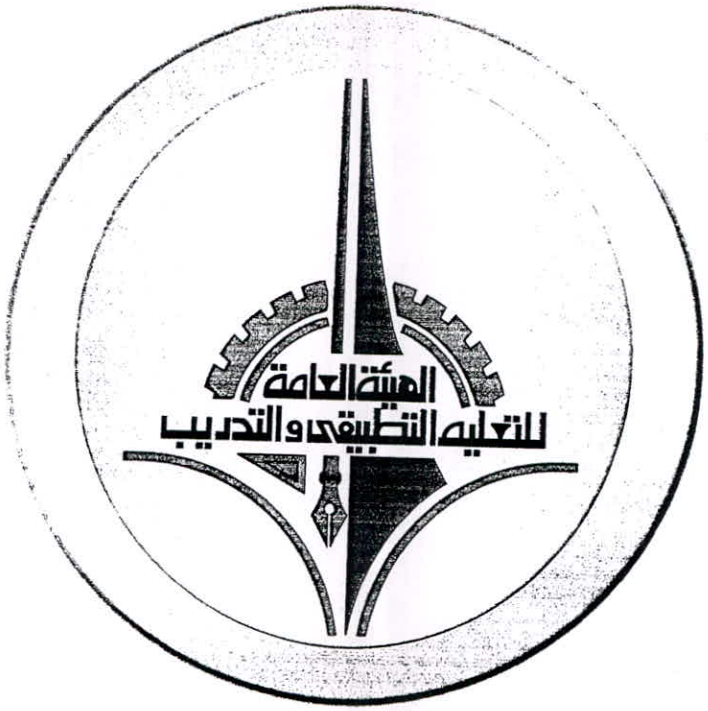

الهيئة في الصحافة

صحيفة يوم ((السبت))

الشاهد

عددهم بلغ 16761 طالبا وطالبة منهم 2491 متوقع تخرجهم

الأثري: 50 ٪ من الطلبة المقيدين بالتطبيقي سجلوا في الفصل الصيفي

كتب إبراهيم الزاهي:

أكد مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب احمد الاثري، ان عمليات التسجيل للفصل الدراسي الصيفي المقبل شملت فئتي الخريجين، والمتوقع تخرجهم للفصل الدراسي الاول، واستطاع عددا كبيرا من الطلبة المستمرين التسجيل في المقررات المتاحة.

حيث تم فتح التسجيل المبكر الاول للفصل الدراسي الصيفي 2015/ 2016 في الفترة من 13 الى 17 مارس الماضي وتم اعادة فتح التسجيل المبكر للمرة الثانية في الفترة من 18 الى 20 ابريل الماضي لإتاحة فرصة اخرى للطلبة لاستكمال جداولهم الدراسية حسب المقررات المتاحة، مع زيادة عدد الشعب الدراسية ورفع سقف الاعداد في الشعب ذات الحاجة مستهدفين الطلبة الخريجين فعليا في الفصل الصيفي ثم المتوقع تخرجهم وبحاجة لمقررات مسبقة لمقررات التخرج في الفصل الدراسي الاول القادم 2016/ 2017.

وقال انه قد تم الاعلان المكثف لجميع الطلبة الخريجين والمتوقع تخرجهم لمراجعة مكاتب التسجيل بكلياتهم قبل بدء فترة التسجيل بوقت كاف لأخذ متطلباتهم مع فتح المجال للمراجعة لاستكمال جداولهم حتى هذه اللحظة والعمل مستمر للتسجيل في الفصل الصيفي حتى انتهاء التسجيل المتأخر يوم 24 الشهر الحالي. لافتا الى انه تم حصر اعداد الخريجين فعليا في الفصل الصيفي حسب الجدول الموضح والمرفق لطرح الشعب ذات الحاجة وبالمثل بالنسبة للمتطلبات المسبقة للمتوقع تخرجهم في الفصل الاول القادم وبتاح لباقي الفئات الطلابية التسجيل حسب المقاعد المتبقية والمتوافرة.

وأضاف الاثري: جاء استخراج الاحصاءات ذات الصلة لمتابعة التسجيل وللاطمئنان على تغطية الحاجات الطلابية لفئة الخريجين والمتوقع تخرجهم. وبالتحليل والمقارنة ونسبة وتناسبا مع الاعداد الاجمالية للمقيدين في الكليات والذين بلغ عددهم 37367 فانه تم تسجيل 16761 طالباً وطالبة للفصل الدراسي الصيفي كتسجيل مبكر وهو عدد ليس بالقليل بتانا وقد يكون عدد المسجلين في الفصل الصيفي في الهيئة يفوق عدد الطلبة المسجلين في جميع المؤسسات الاكاديمية المناظرة في الكويت.

علما بأن شريحة المتوقع تخرجهم يبلغ 2491 طالبا وطالبة فقط بين

• احمد الاثري

المسجلين.

ونابع بذلك تبلغ نسبة التسجيل للفصل الدراسي الصيفي المقبل ما يقارب 50 % من نسبة الطلبة المقيدين على الرغم من ان الفصل الدراسي الصيفي هو فصلا ليس اعتياديا حتى يشمل جميع الطلبة. علما بأن المتعارف عليه عالميا لنسبة التسجيل في الفصل الصيفي هو ما نسبته 20 % فقط. وهذا يبين حجم العمل والعبء الكبير الذي يتحمله أعضاء هيئة التدريس والتدريب والعاملين في مكاتب التسجيل وعمادة القبول في الهيئة للحفاظ على مصلحة الطلبة والمصلحة العامة. واوضح الاثري ان الهيئة مؤسسة اكاديمية عريقة تعمل جاهدة على الرقي والتطوير المستمر لتخريج كوادر مؤهلة قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل. وأنها تبذل قصارى جهدها لتوفير أقصى الإمكانات وطرح أكبر عدد من الشعب والمقررات التي تتوافق مع احتياجات الطلبة حسب اللوائح والضوابط وفي ظل الميزانية المتاحة. متمنيا أن تكون الهيئة بعيدة عن المصالح والتكسبات والمزايدات أي كان نوعها. وبين أن موضوع الشعب الدراسية المغلقة ظاهرة طبيعية في جميع الجامعات وتتفاوت حسب الاعداد والميزانيات المتاحة. لافتا الى ان الهيئة تتميز بزيادة أعداد الطلبة بها نتيجة للإقبال الكبير عليها لثقة أولياء الأمور بالطاقم التدريسي والتدريبي وثقة جهات العمل بالمستوى العالي لخريجيها ولتوفر تخصصات ومجالات لا تتوفر بغيرها من مؤسسات التعليم العالي الحكومي او الخاص.

واشار الأثري الى ان عمادة القبول والتسجيل تتابع وتقوم بدراسة ومعالجة حالات الطلبة الخريجين واستقبالهم بمكاتب التسجيل بالكليات المختلفة بالتعاون مع اتحاد الطلبة الممثل الشرعي الوحيد لطلبة وطالبات كليات ومعاهد الهيئة وتستمر عملية التسجيل حتى موعد التسجيل المتأخر في الفترة من 22 حتى 24 الحالي.

مشيدا بالدور الكبير لرابطة أعضاء هيئة التدريس ورابطة أعضاء هيئة التدريب في الكليات والمعاهد واتحاد الطلبة على تعاونهم الكبير واللامحدود مع إدارة الهيئة ومع عمادة القبول لاستيعاب كافة الطلبة في الفصل الصيفي حسب اللوائح والنظم المنظمة للعمل فيه. متمنيا التوفيق والسداد لجميع الطلبة.

أعداد المتوقع تخرجهم بالفصل الصيفي	أعداد المسجلين بالفصل الصيفي	أعداد المقيدين	الكلية
166	2678	5450	التربية الأساسية بنين
640	6144	15327	التربية الأساسية بنات
320	1103	2375	الدراسات التجارية بنين
818	2708	5314	الدراسات التجارية بنات
267	2455	5512	الدراسات التكنولوجية بنين
81	548	1415	الدراسات التكنولوجية بنات
55	232	392	العلوم الصحية بنين
103	556	924	العلوم الصحية بنات
11	143	298	التمريض بنين
30	194	360	التمريض بنات
2491	16761	37367	الاجمالي

الأنباء
رئيس التحرير: يوسف خالد يوسف المرزوق

لاري ينتقد المزاجية في تعيين القياديين في «التطبيقي»

احمد لاري

حمل النائب احمد لاري وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى مسؤولية «المزاجية» في التعامل مع لوائح الخدمة المدنية في شأن تعيين القياديين وقال لاري انه تم في السابق استبعاد بعض الاسماء لمنصب نائب مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، بذريعة تجاوز سنوات الخدمة 35 عاما الا انه يشاع عن النية لتعيين بعض الاسماء في مناصب قيادية تجاوزت خدمتها 35 عاما ومنها نائب مدير هيئة التطبيقي. وأضاف انه اذا كان هناك استثناء من سنوات الخدمة فيجب ان يشمل هذا الامر الجميع، اما استمرار المزاجية الحكومية فإننا نحمل الوزير العيسى المسؤولية الدستورية والقانونية.

الشاهد

أعربت عن قلقها مما يواجه الطلبة والعملية التعليمية

رابطة تدريس التطبيقي للعيسى: ضرورة تعزيز الميزانية لحل مشكلة الشعب المغلقة

المطالبة بتسهيل عمليات المناقلة لعدم تزايد الأزمة

أعربت رابطة أعضاء هيئة التدريس بالكليات التطبيقية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في بيان صحافي لها عن قلقها مما يواجه أبنائنا الطلاب والطالبات وما تواجهه العملية التعليمية من صعوبات في الشعب المغلقة. مشيرة إلى أن الوقفة الاحتجاجية التي قام بها الطلبة جاءت للتعبير عن المشاكل والصعوبات التي تواجههم في تسجيل ما يحتاجون إليه من مقررات دراسية.

ودعت الرابطة وزير التربية وزير التعليم العالي بدر العيسى الى طلب دعم عاجل لميزانية الفصل الصيفي لتمكين الكليات من فتح الشعب الدراسية المغلقة أمام الطلبة. ولفتت إلى أن إغلاق الشعب الدراسية ستكون نتيجته الحتمية تأخر تخريج الطلبة وزيادة الكثافة الطلابية بالقاعات الدراسية وبالتالي ستكون هناك ضغوط على القاعات الدراسية بالفصل الدراسي الأول المقبل. إضافة إلى أن بقاء الطلبة على مقاعدهم الدراسية فيه تكلفة أكثر من توفير الشعب التي تساعدهم على التخرج. وكذلك يمثل هذا التأخر في تخريجهم لاستنفائهم مدة البقاء المقررة لكل منهم وبالتالي تعرضهم للتسرب الدراسي.

وأعربت الرابطة عن استعدادها للمشاركة في وضع الحلول والعمل على تجاوز الأزمة مع إدارة الهيئة. كما دعت الوزير الى تسهيل عمليات المناقلة بين أبواب الميزانية لتمكين الهيئة من توفير الشعب الدراسية اللازمة ولضمان عدم تزايد المشكلة مستقبلا.

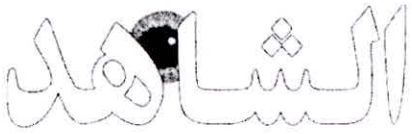

أساتذة التطبيقي:
استمرار عمل لجان الكليات بالصيفي مخالف

تحفظت رابطة أعضاء هيئة التدريس بالكليات التطبيقية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب على القرار الصادر عن قطاع البحوث والمتضمن استمرار عمل اللجان بالأقسام العلمية ولجان الكلية خلال الفصل الصيفي والذي تم اقراره باجتماع لجنة الشؤون العلمية رقم 17-2015/2016.

وقالت الرابطة إن تحفظها على هذا القرار جاء نظرا لمخالفته للوائح والنظم المنظمة لعمل الاقسام العلمية في الكليات. مشيرة إلى أنها تواصلت مع مدير عام الهيئة أحمد الأثري وبينت وجهة نظرها تجاه هذا القرار. الذي استجاب لمطلب الرابطة ووعد بوقفه تطبيقا للوائح المعمول بها في الهيئة.

الجريدة
aljarida
www.aljarida.com

«التطبيقي» وضياع الحقوق

أحمد الخياط

تعتمد جميع المؤسسات التربوية والأكاديمية على القوانين واللوائح في تنظيم العمل وتحديد المسؤوليات وتحديد حقوق العاملين وواجباتهم داخل المؤسسة، خصوصا في دولة الكويت وهي دولة دستور وقوانين ومؤسسات.

المشكلة ليست في وضع القوانين بل في تنفيذها والالتزام بها وعدم اختراقها من أجل إحقاق الحق وتحقيق مبدأ العدل والمساواة بين الجميع، فالتزام المؤسسات بالقوانين واللوائح يحقق الأهداف التي وضعت من اجلها المؤسسة، ويساهم في التقدم والرقي.

استكمالاً لما نُشر في المقال السابق حول المشاكل التي تعانيها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب سأتطرق في هذا المقال إلى مشكلة "القانون"، هل توجد لوائح وقوانين في الهيئة تنظم العمل لحفظ حقوق العاملين وواجباتهم أم أن هذا القانون تحول إلى تلك الآلة الموسيقية المسماة "القانون" أيضاً لكي يتلاعب بها كيفما شاء؟

إن وجه الشبه بين القانون المنظم للعمل والآلة الموسيقية، أن الأول مؤلف من عدة مواد قانونية، والآلة مؤلفة من عدة أوتار يعزف عليها العازف كما يريد، وعندما نتحدث عن الظلم الواقع في الهيئة من حيث البعثات الخارجية والشروط التعجيزية التي توضع لهذه البعثات، نفاجأ أن البعض تتم الموافقة عليه ليتمتع بالبعثة سنة واحدة في دولة غير موجودة بالشروط المعلنة للبعثات.

والتساؤل هنا: السنا في دولة مؤسسات ينظمها القانون واللوائح؟ أم نحن في مؤسسة مركزية لا تحكمها القوانين، بل المزاجية والواسطة والقرار الشخصي بهذا الأسلوب وبتلك البساطة؟ أليست الحقوق العلمية مستحقة للجميع لمن تنطبق عليهم الشروط اللازمة وفقاً للوائح؟ فإلى متى تهضم حقوق العاملين وتمنح لمن لا يستحق؟ وإذا كانت هناك استثناءات فلماذا لا تشمل الجميع بل تقتصر على فئة محددة؟ حتى الاستثناءات يجب أن تخضع لشروط وقوانين تنظم الحصول عليها، فكيف تصل بنا الحال إلى هذا القدر من العنصرية والطائفية والاستخفاف بعقول الناس ومستقبلهم؟ إلى هذا الحد أصبحت المصالح الشخصية هي المتحكمة في التصرفات؟ فإن كانت هذه التصرفات تصدر من جهة أكاديمية فما الحال بالجهات الحكومية الأخرى؟ وإذا كان هذا الظلم استمر هذه السنة فبإذن الله سيزول السنة المقبلة، ويجب أن نتحمل هذا الظلم والفجور في الخصومة بسبب صفقات سياسية تقوم بوضع من لا يستحق في مناصب قيادية.

ختاماً يقول الله تعالى في محكم تنزيله: "وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ".